Information & eGovernment Authority

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

سياسة البيانات المفتوحة

الإصدار2.0 | 20 مايو 2025

© هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA)، مملكة البحرين. جميع الحقوق محفوظة.

المحتويات

قائمة الاختصارات 4

مقدمة 5

القسم أ - التوجه الاستراتيجي للبيانات المفتوحة 6

الغرض 6

المبادرات السابقة والوضع الراهن 6

التوجه الاستراتيجي 6

المبادئ الأساسيّة 6

التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني 7

الإجراءات المحددة 7

القسم ب - سياسة البيانات المفتوحة 8

نطاق هذه السياسة 8

الغرض 8

متطلبات / قواعد السياسة 8

الإرشادات والإجراءات 12

الأدوار والمسؤوليات 15

التغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة. 16

الملاحظات والمقترحات 16

ملحق أ: القوانين ذات الصلة بالبيانات 17

بيانات التحكم في الوثيقة

البيان	الوصف
عنوان الوثيقة	سياسة البيانات المفتوحة
الجهة المالكة للوثيقة	إدارة الحوكمة والبنى المؤسسية بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
تاريخ النشر	20 مايو 2025
عدد الصفحات	16 صفحة

السجل التاريخي للمراجعات

الإصدار	الحالة	التاريخ	الملاحظات
2.0	منشور	20 مايو 2025	**العديد من التحديثات والإضافات والتحسينات في الجوانب التالية:** • رخصة البيانات الحكومية المفتوحة • صيغ البيانات • البيانات الوصفية (metadata) • التوعية والتثقيف • المشاركة والتفاعل المجتمعي • التوجه الاستراتيجي للبيانات المفتوحة • تتبع الإصدارات والتغييرات • آلية طلب البيانات • خيارات تصدير البيانات • تغييرات وتحسينات عديدة في تنسيق الوثيقة وإضافة سجل المراجعات وإعادة صياغة العبارات وتحسينها بشكل عام.
1.3	منشور	10 يناير 2023	تغييرات بسيطة في تنسيق وتصميم الوثيقة بما يتوافق مع الهوية الرسمية
1.0	منشور	24 أكتوبر 2021	الإصدار الأول لسياسة البيانات المفتوحة

قائمة الاختصارات

الاختصار	التعريف باللغة الإنجليزية	التعريف باللغة العربية
AI	Artificial intelligence	الذكاء الاصطناعي
API	Application Program Interface	واجهة برمجة التطبيقات
CSV	Comma-separated value	قيم مفصولة بفواصل
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة
GeoJSON	Geographic JavaScript Object Notation	تنسيق تبادل البيانات المكانية الجغرافية باستخدام جافا سكريبت
HTML	Hypertext Markup Language	لغة ترميز النص التشعبي
ICT	Information & Communication Technology	تقنية المعلومات والاتصالات
ICTGC	Information & Communication Technology Governance Committee	لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات
iGA	Information & eGovernment Authority	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
JSON	JavaScript Object Notation	ترميز الكائنات باستخدام جافا سكريبت
MCICT	Ministerial Committee for Information Technology and Communication	اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات
NGO	Non-Government Organization	منظمة غير حكومية
ODBC	Open Database Connectivity	اتصال مفتوح بقاعدة البيانات
RDF	Resource Description Framework	إطار توصيف الموارد
SDMX	Statistical Data and Metadata eXchange	معيار دولي لتبادل البيانات الإحصائية والوصفية
URLs	Uniform Resource Locator	مُحدد موقع الموارد الموحد (روابط الانترنت)
W3C	World Wide Web Consortium	اتحاد الويب العالمي
XML	Extensible Markup Language	لغة الترميز الموحدة

مقدمة

تعتبر حكومة مملكة البحرين مشاركة البيانات مع الجمهور خطوة بالغة الأهمية تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتدعم تحقيق مبادئ الحوكمة. ولتحقيق هذا الغرض، تسعى الحكومة الموقّرة جاهدة من أجل نشر البيانات المفتوحة وتشجيع التعاون مع جميع فئات الجمهور (المواطنين والشركات والمقيمين والزوار) وإشراكهم بما يثمر عن حلول مبتكرة تغتنم الفرص وتتغلب على التحديات التي تواجه المملكة سعيًا للارتقاء بجودة الحياة.

تُسلط هذه الوثيقة الضوء على التزام حكومة مملكة البحرين بنشر البيانات الحكوميّة واستخدامها لتعزيز الوصول إلى البيانات غير الحساسة ومشاركتها بسهولة بهدف تحقيق نقلة نوعيّة على الصعيدين التجاري والاجتماعي.

تتألف هذه الوثيقة من قسمين منفصلين، وهما:

- القسم أ- التوجه الاستراتيجي للبيانات المفتوحة
- القسم ب- سياسة البيانات المفتوحة

القسم أ - التوجه الاستراتيجي للبيانات المفتوحة

الغرض

الغرض من وجود توجه استراتيجي حكومي للبيانات المفتوحة هو اتخاذ إجراءات فوريّة لتشجيع استخدام البيانات العامة وتطبيقها على نطاق واسع للارتقاء بمستوى المعيشة وتحفيز الأنشطة التجاريّة، بما يسهم في تحقيق نهضة المجتمع البحريني وتعزيز الاقتصاد الوطني.

المبادرات السابقة والوضع الراهن

أطلقت حكومة البحرين بوابة البحرين للبيانات المفتوحة في العام 2013 والتي تُعتبر بوابة وطنية موحدة تضم الإحصاءات والبيانات المفتوحة المتنوعة والتي تتعلق بمختلف القطاعات كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم والقوى العاملة والسكان والسياحة والتأمين الاجتماعي والعدالة والثقافة والإعلام والكهرباء والمياه والبيئة والشؤون الماليّة والتأمين والموارد البحريّة والأحوال الجويّة والنفط والغاز والنقل والخدمات ذات الصلة بالحياة العامة.

وفي إطار مساعي حكومة مملكة البحرين المتواصلة للتحسين، تمت مراجعة وتطبيق أفضل التجارب والممارسات العالمية المعتمدة في مجال البيانات المفتوحة، ووُضعت خطة لتعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد، لا سيّما فيما يتعلق بإيصال البيانات المفتوحة للمعنيين بها. وقد أعادت الحكومة النظر في استراتيجيتها الحالية، وأطلقت نسخة جديدة من بوابة البحرين للبيانات المفتوحة، لتكون مصدرًا موحدًا للبيانات الحكوميّة والمعلومات والإحصاءات، سعيا إلى رفع مرتبة مملكة البحرين في المؤشرات العالميّة.

يتم التركيز على إتاحة المزيد من البيانات عبر بوابة البحرين البيانات المفتوحة (www.data.gov.bh)من خلال:

- زيادة استخدام البيانات الحكوميّة المفتوحة عبر واجهة برمجة التطبيقات (API) وخدمات الويب لرفع مستوى استخدام البيانات.
- توفير بيانات وصفيّة (Metadata)، فضلًا عن معلومات عن كيفية الوصول لمختلف قواعد البيانات.
- دعم البيانات الجغرافيّة المكانيّة وتحليلها.
- دعم البيانات المرتبطة والبيانات الضخمة والبيانات المتصلة.
- دعم مختلف صيغ البيانات. على سبيل المثال: XML، CSV، JSON، GeoJSON، وغيرها.

التوجه الاستراتيجي

تلتزم حكومة مملكة البحرين بقيم الانفتاح والشفافية، والإفصاح عن بياناتها غير الحساسة لتمكين كافة فئات المجتمع

المبادئ الأساسيّة

فيما يلي المبادئ الأساسيّة الرامية إلى تعزيز استخدام بيانات القطاع العام في مملكة البحرين:

- يجب على الجهات الحكومية الإعلان عن البيانات العامة بما يتفق مع قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة، وتعديله بموجب المرسوم رقم 14 لسنة 2023، وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصيّة. كما يجب العمل بالقوانين المتعلقة بالبيانات الواردة في الملحق أ.

- يجب إصدار البيانات الحكومية المفتوحة بصيغ مفتوحة شائعة وغير مملوكة حصريًا.
- تشجيع وتحفيز الاستفادة من البيانات العامة في الاستخدامات التجاريّة وغير التجاريّة.

يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة كالإفصاح الفوري عن البيانات العامة التي يُمكن نشرها، كما يجب جمع النتائج بشكل تراكمي مستمر.

التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

يجب أن تتعاون الحكومة الموقّرة تعاونًا كاملًا مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز مشاركة البيانات وتشجيع استخدامها، وكذلك الاستفادة من المبادرات المبتكرة التي توظّف البيانات المفتوحة، إذ سيساعد هذا التعاون على تيسير تنفيذ العمليات عبر جميع الهيئات والأطراف ذات العلاقة.

الإجراءات المحددة

1) نشر المزيد من مجموعات البيانات المفتوحة وضمان النوعية والكم ونطاق قواعد البيانات المفتوحة، المتاحة على بوابة البحرين للبيانات المفتوحة.
2) تطوير بيئة مناسبة تدعم استخدام البيانات المفتوحة.
    أ. وضع قواعد وقوانين ملائمة لاستخدام البيانات العامة.
    ب. تحديث فهارس / كتالوجات البيانات.
    ج. تعزيز عملية توحيد صيغ البيانات وهياكلها.
3) تعزيز استخدام البيانات المفتوحة.
    أ. مواصلة إشراك الأطراف ذات العلاقة لتشجيع استخدام البيانات المفتوحة.
    ب. تحديد احتياجات الأطراف ذات العلاقة من البيانات المفتوحة.
    ج. تحليل طرق تقديم البيانات الحالية، واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأن الإشكاليات المتعلقة بها.
    د. تشجيع تطوير الخدمات الخاصة التي تستخدم البيانات المفتوحة.
4) تقييم آثار مبادرة البيانات المفتوحة ومزاياها والمخاطر المتعلقة بها.

القسم ب - سياسة البيانات المفتوحة

نطاق هذه السياسة

سيتم تطبيق سياسة البيانات المفتوحة، بما يتفق مع قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة، وتعديلاته بموجب المرسوم رقم 14 لسنة 2023، وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصيّة أو أي قوانين أخرى ذات صلة (الملحق أ)، على البيانات والمعلومات التي يتم إنشاؤها وتوليدها وجمعها وأرشفتها بواسطة مختلف الوزارات / الهيئات ومؤسسات القطاع العام التابعة لحكومة مملكة البحرين. بالإضافة إلى ذلك، تُكمّل هذه السياسة مبادرات الحكومة الإلكترونية الحالية والمخطط لها في مختلف المجالات بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وحوكمة البيانات.

الغرض

يتمثل الغرض من هذه السياسة في تيسير الوصول لبيانات حكومة مملكة البحرين ومعلوماتها واستخدامها والتي يتم تحديثها بشكل دوري وتتاح بصيغ قابلة للقراءة والتحميل سواء من قبل الأشخاص أو الحواسيب، عبر بوابة البحرين للبيانات المفتوحة (www.data.gov.bh) ضمن الإطار القائم للقانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة، وتعديلاته بموجب المرسوم رقم 14 لسنة 2023، وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصيّة والسياسات والقوانين والقواعد الأخرى ذات الصلة.

متطلبات / قواعد السياسة

وعلى هذا النحو، يجب مراعاة مبادئ السياسة التالية دائمًا:

1. إتاحة البيانات العامة.

أ) تلتزم الحكومة / جهات القطاع العام بالانفتاح والشفافية من خلال إتاحة البيانات علنًا بشكل تلقائي بما يتفق مع قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصيّة وتعديلاته بموجب المرسوم رقم 14 لسنة 2023، وذلك سعيًا لدعم الابتكار وتحسين الإنتاجية عبر جميع القطاعات الرئيسيّة في البحرين.

ب) يجب أن تتولى الحكومة مسؤولية إتاحة / القطاع العام، حيثما أمكن، بيانات مجانيّة وسهلة الاستخدام وعالية الجودة وموثوق بها بصيغ مختلفة.

ج) يجب على الحكومة / القطاع العام الالتزام بأعلى معايير الأمن والخصوصية فيما يتعلق بالبيانات الفرديّة والتجاريّة والوطنيّة.

د) يجب على الحكومة / القطاع العام تقييم تأثيرات وفوائد ومخاطر مبادرات البيانات المفتوحة، بما في ذلك تقييم مجموعات البيانات التي يتم نشرها.

هـ) يجب على الحكومة / القطاع العام إبرام شراكات استراتيجية مع المؤسسات العامة والخاصة والبحثيّة والاستفادة من البيانات العامة لتحقيق المنفعة الاجتماعيّة والاقتصادية لسكان مملكة البحرين.

و) في حال عدم توفر مجموعة البيانات المطلوبة على بوابة البحرين للبيانات المفتوحة، تلتزم حكومة مملكة البحرين بالسماح للمستخدمين بتقديم طلب للحصول على مجموعة البيانات من خلال البوابة.

2. توفير البيانات بموجب رخصة البيانات المفتوحة لحكومة مملكة البحرين

أ) تخضع البيانات المفتوحة للشروط والأحكام المنصوص عليها في رخصة البيانات المفتوحة لحكومة مملكة البحرين، والتي تُحدد الإطار القانوني لاستخدام هذه البيانات، وتوضح الشروط والالتزامات والقيود المتعلقة باستخدامها. ويُعتبر استخدام البيانات المفتوحة موافقة ضمنية من المستخدم على الالتزام بالشروط والأحكام الواردة في هذه الرخصة.

ب) يجب ألّا تنتهي صلاحية البيانات المتاحة على البوابة وألّا توجد عوامل أخرى تؤثر على صلاحيتها.

ج) يجب تشجيع استخدام المعلومات العامة للأغراض التجارية وغير التجارية على حد سواء.

3. يجب أن يكون الوصول إلى البيانات بسيطًا ومباشرًا.

أ) يجب أن تكون البوابة سهلة الاستخدام تساهم في تحسين تجربة المستخدم وتقليل الوقت اللازم لإيجاد البيانات، إلى جانب خفض منحنى التعلم المطلوب لبناء تحليلات باستخدام البوابة.

ب) يجب أن تستخدم البوابة صيغ مفتوحة تستند إلى المعايير للمساعدة على الالتزام بالممارسات السائدة على نطاق واسع، بما في ذلك الممارسات التي وضعتها رابطة الشبكة العالمية (W3C) لقابلية القراءة وإمكانية الوصول.

ج) الوصول إلى البوابة يجب أن يلتزم بجميع الضوابط والمعايير الأمنيّة الصادرة عن المركز الوطني للأمن السيبراني.

4. يجب تحديث البوابة في الوقت المناسب.

أ) يجب رفع البيانات على البوابة بمجرد تسليمها لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة.

ب) تلتزم الهيئة بوضع الآليات اللازمة لأتمتة هذه العملية قدر المستطاع لتيسير إتاحة البيانات للجمهور في الوقت المناسب.

5. يجب تفعيل إصدارات البيانات وتتبع تغييراتها في بوابة البحرين للبيانات المفتوحة.

يجب تفعيل إصدار البيانات وتتبع تغييراتها في بوابة البحرين للبيانات المفتوحة لضمان الشفافية وإتاحة إمكانية إجراء التحليلات. وعلى هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية تنفيذ آلية لإصدار البيانات وتتبع التعديلات لمجموعات البيانات لتوفير معلومات للمستخدمين حول تاريخ النشر الأولي وتوثيق التغييرات التي طرأت عليها مع مرور الوقت.

6. يجب توفير البيانات الوصفية (Metadata) لجميع مجموعات البيانات

يجب توفير بيانات وصفية قابلة للقراءة آليًا لكل مجموعة بيانات منشورة على بوابة البيانات المفتوحة، وذلك لضمان سهولة اكتشافها وتعزيز سهولة إعادة استخدامها بفعالية من قبل جميع المستخدمين.

7. يجب استخدام صيغ بيانات مفتوحة.

يتعين نشر جميع البيانات على بوابة البيانات المفتوحة باستخدام صيغ مفتوحة، شائعة الاستخدام، وغير مملوكة حصرياً لجهة محددة، وقابلة للقراءة الآلية، بحيث تكون سهلة الاستخدام والمعالجة، وتشمل على الأقل واحدة من الصيغ التالية: XML، RDF، GeoJSON، JSON، CSV، وأي صيغ أخرى تراها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مناسبة لتيسير الاستخدام والمعالجة من قبل المستخدمين النهائيين، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية لتبادل البيانات الاحصائية والبيانات الوصفية مثل SDMX. كما ينبغي أن تدعم بوابة البيانات المفتوحة استخدام تقنيات البيانات المرتبطة، والبيانات الضخمة، والبيانات المتصلة لتعزيز تكامل البيانات وتحليلها.

ومن أجل ضمان قابلية التشغيل البيني وإتاحة الوصول الفوري إلى البيانات عبر الويب، يجب أن تكون جميع البيانات المنشورة على البوابة متاحة من خلال واجهات برمجة التطبيقات (API)، ويفضل - حيثما أمكن - دعم الاتصال عن طريق واجهات قاعدة البيانات المفتوحة ODBC.

8. يجب تمكين خيارات تصدير البيانات.

يجب أن تتيح بوابة البيانات المفتوحة خيارات مرنة ومتنوعة لتصدير وتحميل مجموعات البيانات، بهدف تعزيز سهولة الوصول إليها وزيادة قابلية استخدامها، حيث ينبغي توفير مجموعات البيانات بخيارات تحميل متعددة، تشمل التحميل الكامل (Bulk Download) وخيارات التحميل حسب اختيار المستخدم.

9. يجب أن يكون مستوى التحليل الذي خضعت له البيانات بسيطًا جدًا أو معدومًا.

يجب تقديم البيانات في شكلها الخام دون أي تحليلات مسبقة على ألا يتعارض ذلك مع عرض الهيئة لهذه البيانات على البوابة باستخدام وسائل عرض مختلفة، أما دون ذلك فيجب أن يتم تحليل البيانات فقط بواسطة المستخدمين النهائيين.

10. التوعية العامة وبناء القدرات

يُشجَّع القطاع الحكومي والجهات التابعة له على تنفيذ مبادرات توعوية، ودورات تدريبية، وورش عمل، والهاكاثونات وغيرها من الفعاليات والمبادرات ذات الصلة والتي من شأنها تعزيز استخدام البيانات المفتوحة من قبل الأفراد والقطاعات العامة والخاصة.

11. المشاركة والتفاعل المجتمعي

ينبغي على الحكومة والجهات التابعة للقطاع العام التفاعل والتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأفراد والقطاعات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية، وذلك من أجل:

أ) تشجيع استخدام البيانات المفتوحة والاستفادة من الابتكارات الإبداعية المبنية عليها.

ب) تحديد احتياجات أصحاب المصلحة من البيانات العامة.

ج) تحليل القضايا المتعلقة بأساليب توفير البيانات الحالية واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

د) المشاركة في أنشطة المشاركة في إنشاء مجموعات البيانات وتقييمها.

الإرشادات والإجراءات

يتعين على الحكومة وجهات القطاع العام الالتزام التام بهذه الارشادات والإجراءات، للتأكد من أن البيانات المفتوحة تدعم نمو الاقتصاد وتسهم في تحسن مستوى تقديم الخدمات وتعزز رفاهية المجتمع.

أ) يجب أن تعتبر جميع مجموعات البيانات العامة مفتوحة ما لم تكن البيانات مصنفة كمعلومات حساسة أو خاصة أو سرية.

ب) ينبغي أن تستخدم الجهات الإرشادات التالية لاختيار مجموعات البيانات الخاصة بها ونشرها حسب الأولوية. ولأغراض تحديد أولويات مجموعات البيانات العامة، ينبغي للجهات أن تنظر فيما إذا كانت المعلومات الممثلة في مجموعة البيانات العامة:

(1) تزيد من مساءلة الجهات واستجابتها.

(2) تحسن المعرفة العامة بالجهة وعملياتها.

(3) تستجيب لحاجة أو لطلب حدده الجمهور.

(4) تعزز مهمة الجهات.

(5) تخلق فرص اقتصاديّة.

ج) يجب أن تحرص الجهات على تعيين المسؤولين المؤهلين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية ضمان صحة البيانات المفتوحة وملاءمتها قبل نشرها على منصات البيانات. وأثناء نشر البيانات، كما ويجب إدراج بيانات إخلاء المسؤولية المناسبة التي توضح الاستثناءات من أي ضمانات صريحة أو ضمنيّة من شأنها أن تعفي الجهات من مسؤولية الأضرار اللاحقة وشروط التعويض.

د) يجب أن تتوافق هيكلة مجموعات البيانات المنشورة، مع قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصيّة وتعديلاته بموجب المرسوم رقم 14 لسنة 2023، ومع قانون حماية البيانات الشخصية رقم 30 لسنة 2018، بالإضافة إلى مواصفات مشاركة البيانات الخاصة بكل جهة إن وجدت. ويمكن للجهة التشاور مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة بشأن المواصفات الحالية للحصول على التوجيه والدعم الفني اللازم.

هـ) تحتفظ الجهات بملكية مجموعات البيانات التي تقدمها، إذ تظل جميع البيانات ومجموعات البيانات ملكا لجهة المصدر ولا يحق للمستخدمين من العامة الحصول على حقوق ملكية البيانات أو قواعد بيانات الجهة.

و) يجب إتاحة مجموعات البيانات دون فرض أي قيود على النشر أو الاستخدام، ولا يجب أن تخضع لأي حقوق نشر أو لوائح تتعلق ببراءات الاختراع أو العلامات التجاريّة. ويجب على الجهات الحكوميّة تصنيف المعلومات العامة على أنها من أعمال الحكومة، ويجب إتاحتها دون قيود على الاستخدام؛ وتخضع هذه المتطلبات للشروط والأحكام المنصوص عليها في رخصة البيانات المفتوحة لحكومة مملكة البحرين.

ز) تصبح مجموعات البيانات العامة المنشورة على البوابة موردًا عامًا متاحًا لأي شخص بإمكانه الدخول على شبكة الإنترنت. وقد يشمل الاستخدام العام قواعد البيانات في حال تطوير تطبيقات. في هذه الحالة، يحتفظ المطورون بالملكية الفكريّة لتطبيقاتهم، باستثناء بيانات الجهة نفسها التي تظل ملكيتها تابعة للجهة.

ح) يجب على الجهات إنشاء بيانات وصفيّة دقيقة ونشرها وحفظها على البوابة لكل من قواعد البيانات العامة على النحو المبين في معايير البيانات الوصفيّة التي حددتها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة.

ط) يجب على الجهات ضمان تدفق كل من قواعد البيانات العامة والبيانات الوصفيّة المرتبطة بها، عبر قيام الجهة بتنظيم قواعد البيانات العامة أو بتحديثها عمليًا.

ي) يجب أن تكون جميع مجموعات البيانات العامة متاحة للجمهور من خلال البوابة، ويمكن الوصول إليها من قبل أطراف ثالثة (محركات البحث على الإنترنت). وفي الحالات الاستثنائية التي تتعذر فيها استضافة مجموعة بيانات عامة على البوابة نفسها لأسباب تقنيّة، يجب أن توفر البوابة رابطًا مباشرًا إلى مجموعة البيانات العامة التي تم استضافتها في مكان آخر. ويجوز للجهة استضافة مجموعة البيانات العامة بنفسها بصيغة قياسيّة (تمت مشاركتها من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة)، بشرط أن تكون مجموعة البيانات العامة متاحة من خلال الرابط على البوابة إلى الجمهور والأطراف الثالثة (محركات البحث على الإنترنت).

ك) في أي حالة استثنائيّة، حيث يتسبب حجم المعاملات أو هيكل البيانات أو الحواجز التقنيّة أو محدوديّة الموارد في منع استضافة مجموعة بيانات عامة على البوابة نفسها، يجب أن توفر البوابة رابطًا مباشرًا إلى مجموعة البيانات العامة التي تم استضافتها في مكان آخر، بحيث يمكن للمستخدم الوصول إلى مجموعة البيانات من خلال البوابة. وفي مثل هذه الحالة الاستثنائيّة، يجوز للجهة أن تستضيف ذاتيًا مجموعة البيانات العامة ذات الصلة، بشرط أن تكون مجموعة البيانات العامة متاحة للجمهور من خلال الرابط على البوابة وفقًا للمعايير التالية:

(1) يجب على الجهة إتاحة عنوان URL واحد ومميّز ويسهل الوصول إليه من قبل الجمهور لكل مجموعة بيانات إلى جانب البيانات الوصفيّة المرتبطة بها. وتتوافر هذه المعلومات في فهرس مجموعات البيانات في البوابة. ويفضل بشدة أن يكون عنوان الربط URL هو موقع مجموعة البيانات وليس صفحة ويب وسيطة.

(2) يجب أن تكون مجموعة البيانات قابلة للقراءة آليًا.

(3) يمكن تجميع مجموعة البيانات في ملف أرشيف واحد (ومضغوط اختياريًا) إذا كانت تتكون من عدة ملفات ذات صلة.

ل) لا يلزم نشر مجموعات بيانات الجهات، بما في ذلك البيانات الوصفيّة، بلغات إضافية مختلفة عن اللغات المستخدمة في مصادرها.

م) يجب أن يتم إيصال البيانات من الأنظمة الخلفيّة المساندة إلى البوابة من خلال هيكل يسمح بإزالة الازدواجية وتوفير طبقة من التجريد. وتعزز هذه الهيكلة الاستثمارات في البنية التحتيّة والقدرات التقنيّة الموجودة بالفعل في الجهات أو تتطلب الحد الأدنى من الجهد لتنفيذها.

ن) قد تحتوي مجموعات بيانات الجهة على أنواع البيانات التالية:

(1) أرقام وعملات ونسب مئويّة.

(2) تواريخ / أوقات يفضل استخدام معيار (ISO-8601).

(3) قيم منطقيّة (صح/ خطأ).

(4) عناوين بريد إلكتروني.

(5) عناوين مواقع URL.

س) يجب ألّا تحتوي قيم بيانات الجهة على عناصر أو ترميز يستخدم للعرض، كما لا يسمح بأن يتضمن أي شفرة مصدر التطبيق التفسيريّة أو الأوليّة. على سبيل المثال، لا يُسمح بعلامات صياغة HTML مثل <scrip> أو <table> أو <tr> أو <td> أو <.<br

ع) يجب الحفاظ على قواعد البيانات المنشورة على البوابة للتأكد من الدقة والتوقيت وإمكانية الوصول إليها، على النحو المبين أدناه:

(1) يكون ممثلو الجهة مسؤولين عن تحديد وتيرة التحديث لكل قواعد البيانات عامة كعنصر في البيانات الوصفيّة لها، ولضمان الحفاظ على تحديثات محتوى قوالب البيانات ونشرها وفقًا للجدول الزمني المحدد أو إلى الحد الذي تكون فيه الجهة ملتزمة بحفظ قواعد البيانات العامة أو تحديثها بانتظام.

(2) لا يجب على ممثلي الجهة تعديل هيكل البيانات الحالية أثناء التحديثات العادية لقواعد البيانات. إذ يجب أن يكون عدد عناصر البيانات لكل سجل واسم وشكل وترتيب، متسقًا مع النسخة الأصليّة المنشورة. وينبغي على ممثلي الجهة إخطار هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة قبل إجراء أي تغييرات هيكليّة على قواعد البيانات.

(3) تتولى هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة التنسيق مع ممثلي الجهة للحصول على ردود مباشرة بشأن الملاحظات أو الاستفسارات المطروحة من قبل الجمهور والمتعلقة بمحتويات قواعد البيانات أو الوثائق الداعمة. وتلتزم الجهة بتقديم إطار زمني متوقع لمعالجة استفسار الدعم في أقرب وقت ممكن. ويجب على الجهة بعد ذلك إخطار الهيئة عندما تكون التحديثات أو التصحيحات جاهزة للنشر.

ف) آلية طلب مجموعات البيانات:

(1) في حال عدم توفر مجموعة البيانات المطلوبة على بوابة البيانات المفتوحة، يمكن للمستخدمين تقديم طلب للحصول عليها من خلال النموذج المخصص المتاح في البوابة.

(2) يجب أن يتضمن الطلب سبب تقديمه، ووصفًا واضحًا لمجموعة البيانات المطلوبة، بالإضافة إلى معلومات التواصل الخاصة بمقدم الطلب.

(3) ستقوم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بإحالة الطلب إلى الجهة الحكومية المعنية بهذه البيانات لمراجعته ومعالجته، وتزويد مقدم الطلب بالتغذية الراجعة والنتائج المتعلقة بطلبه.

ص) تشجع حكومة مملكة البحرين الجمهور وكافة المستخدمين على تقديم ملاحظاتهم وآرائهم واقتراحاتهم بشأن بوابة البيانات المفتوحة ومجموعات البيانات المنشورة من خلالها، وذلك عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل"، والمتاح على البوابة الوطنية (Bahrain.bh) وكذلك من خلال متجر تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين.

الأدوار والمسؤوليات

تم اعتماد هذه السياسة من قبل مجلس الوزراء الموقر وتعمل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة على تنفيذها بدعم من الجهات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة. وسيتم مراجعة أي تعديلات تطرأ على هذه السياسة من قبل لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات واعتمادها من قبل اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات. كما تم تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الأطراف ذات العلاقة المشاركة في تطبيق هذه السياسة على النحو التالي:

مجلس الوزراء

- وضع التوجه الاستراتيجي "للبيانات الحكوميّة المفتوحة" في المملكة.
- الإشراف على استخدام سياسة البيانات المفتوحة بشكل فعّال ومتسق.

اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات

- لها سلطة الموافقة على أي تغييرات جوهريّة تطرأ على السياسات أو المعايير المتعلقة بالبيانات المفتوحة.

لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات

- الإشراف على نشر البيانات المفتوحة واستخدامها بشكل متسق وفعّال.
- مراجعة أي تغييرات أو متطلبات إعفاء، واعتمادها.

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة

- تطوير بوابة البيانات المفتوحة وترقيتها.
- قيادة فريق العمل المعني واقتراح توصيات لتحسين منظومة البيانات المفتوحة في المملكة.
- إدارة سياسات البيانات المفتوحة ومعاييرها والحفاظ عليها.

- الرقابة على استخدام البيانات المفتوحة.
- إنشاء قنوات للتواصل والتسويق والنشر والتوعية بشأن البيانات المفتوحة.
- التدقيق والإبلاغ.

الحكومة وجهات القطاع العام:

- الامتثال لسياسة البيانات الحكوميّة المفتوحة واعتمادها.
- إصدار البيانات ونشرها وفقًا للقواعد الحالية الخاصة بالجهة.
- إدارة نوعية وكم البيانات المفتوحة.

التغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة

قد تخضع هذه السياسة للتحديث من وقت لآخر، وستكون النسخة الأحدث منها متاحة دائمًا على موقع الإطار الوطني للبنى المؤسسية لمملكة البحرين (www.nea.gov.bh) وكذلك على موقع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (www.iga.gov.bh).

الملاحظات والمقترحات

نرحب بالملاحظات والمقترحات المتعلقة بسياسة البيانات الحكوميّة المفتوحة. وسيساعد أي اقتراح أو ملاحظة في تعزيز أو تنقيح السياسة بشكل أفضل، وبالتالي جعل هذه الوثيقة أكثر شمولًا وملاءمة. يمكن إرسال الملاحظات والمقترحات والتوضيحات والاستفسارات حول هذه الوثيقة إلى: standards@iga.gov.bh

ملحق أ: القوانين ذات الصلة بالبيانات

- مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1992 بشأن إصدار قانون الوكالة التجاريّة وتعديلاته؛
- مرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكوميّة وتعديلاته، ومرسوم رقم (37) لسنة 2002 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية وتعديلاتها؛
- مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2002 بشأن إصدار قانون الاتصالات وتعديلاته؛
- قانون رقم (1) لسنة 2004 بشأن براءات الاختراع ونماذج المنفعة وتعديلاته، والقرار رقم (101) لسنة 2018 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2004 بشأن براءات الاختراع ونماذج المنفعة؛
- قانون رقم (16) لسنة 2004 بشأن حماية المؤشرات الجغرافيّة وتعديلاته؛
- قانون رقم (5) لسنة 2006 بشأن تصميمات الدوائر المتكاملة؛
- قانون رقم (6) لسنة 2006 بشأن الرسوم والنماذج الصناعيّة، وقرار وزير الصناعة والتجارة رقم (1) لسنة 2010 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الرسوم والنماذج الصناعية رقم (6) لسنة 2006؛
- قانون رقم (15) لسنة 2006 بشأن تصنيع وتداول الأقراص البصريّة؛
- مرسوم رقم (32) لسنة 2008 بشأن إنشاء وتنظيم هيئة جودة التعليم والتدريب، والمعدل بموجب مرسوم رقم (6) لسنة 2009؛
- قانون رقم (6) لسنة 2014 بالموافقة على نظام (قانون) العلامات التجاريّة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعدل بموجب القانون رقم (3) لسنة 2021، وقرار وزير الصناعة والتجارة والسياحة رقم (65) لسنة 2016 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بقانون رقم (6) لسنة 2014؛
- مرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2015 بشأن السجل التجاري وتعديلاته، والقرار رقم (126) لسنة 2016 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2015 بشأن السجل التجاري، والمعدل بموجب القرار رقم (62) لسنة 2024؛
- مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2015 بشأن المؤسسات الصحيّة الخاصة، والمعدل بموجب القانون رقم (1) لسنة 2019.
- القانون رقم (51) لسنة 2014 بشأن تنظيم مزاولة المهن الهندسيّة، والمعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (18) لسنة 2021، والقرار رقم (27) لسنة 2023 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (51) لسنة 2014 بشأن تنظيم مزاولة المهن الهندسي؛
- قانون رقم (23) لسنة 2018 بشأن إصدار قانون الضمان الصحي؛
- قانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن قانون حماية البيانات الشخصيّة؛
- قانون رقم (31) لسنة 2018 بشأن تشجيع وحماية المنافسة؛

قانون رقم (27) لسنة 2017 بشأن إصدار قانون تنظيم القطاع العقاري، والمعدل بموجب المرسوم رقم (41) لسنة 2022؛

- المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2006 بشأن قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المتصلة وتعديلاته؛
- قانون رقم (7) لسنة 2003 بشأن الأسرار التجاريّة (وتعديلاته)؛
- قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة، والمعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2023.